S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL
S/PV.2440
24 May 1983
ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الأربعين بعد
الألفين والأربعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٣ ،الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد كاماندا وا كاماندا	(زائير)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ترويانوفسكي
	الاردن	السيد صلاح
	باكستان	السيد شاه نواز
	بولندا	السيد نواك
	توغو	السيد اميغا
	زمبابوى	السيد ماشينغادزى
	الصين	السيد لياغ يوفان
	غيانا	الآنسة جاكوب

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقات باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة من المحضر نفسه .

فرنسا	السيد لينويه كومني
مالطة	السيد غاوتشي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
نيكاراغوا	السيد تينوكو فونسيكا
هولندا	السيد شلتيما
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ليخنستاين

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠

اعتماد جدول الأعمال

اعتمد جدول الأعمال .

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة (S/15760)

رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/15761)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لما تقرر في الجلسة ٢٤٣٩ أدعو الآن ممثل موريشيوس الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد موديف (موريشيوس) بشغل مقعد على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لما تقرر في الجلسة ٢٤٣٩ ، أدعو رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وسائر أعضاء وفد المجلس الى اتخاذ مقاعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس ، قام السيد لوساكا (زامبيا) ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وأعضاء الوفد الآخرون بشغل مقاعد على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لمقرر اتخذ في الجلسة ٢٤٣٩ ، أدعو السيد سام نوجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس ، قام السيد نوجوما (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)) بشغل مقعد على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كذلك وفقا للمقررات المتخذة في الجلسة ٢٤٣٩ ، أدعو ممثلي اثيوبيا ، واستراليا ، واندونيسيا ، وأنغولا ، وبنغلاديش ، وبنما ، وبنن ، وتركيا ، وتونس ، وجامايكا ، والجزائر ، والجمهورية العربية السورية ، وجنوب افريقيا ، ورومانيا ، وزامبيا ، وسرى لانكا ، والسنغال ، وسيراليون ، وسيشل ، وغامبيا ، وغينيا ، وكوبا ، والكويت ، ومالي ، ومصر ، ونيجيريا ، والهند ، ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد ابراهيم (اثيوبيا) والسيد جوزيف (استراليا) ، والسيد جلال (اندونيسيا) والسيد دى فيغويردو (أنغولا) ، والسيد واسع الدين (بنغلاديش) والسيد أوزوريس تيبالدوس (بنما) ، والسيد أوجيباد (بنن) ، والسيد كيرجا (تركيا) ، والسيد سليم (تونس) ، والسيد ريشاردسون (جامايكا) ، والسيد سحنون (الجزائر) ، والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد شيرندينغ (جنوب افريقيا) والسيد مارينسكو (رومانيا) ، والسيد غوما (زامبيا) ، والسيد فونسيكا (سرى لانكا) ، والسيد نياس (السنغال) ، والسيد سالو (سيراليون) ، والسيدة غونتييه (سيشيل) ، والسيد بلين (غامبيا) ، والسيد كابا (غينيا) ، والسيد ماليبيركا (كوبا) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد تراوورە (مالي) ، والسيد خليل (مصر) ، والسيد فافورا (نيجيريا) ، والسيد ناراسيمها راو (الهند) ، والسيد غولوب (يوغوسلافيا) ، بشغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أحيط الأعضاء علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان ، وأوغندا ، وبوتسوانا ، وجمهورية المانية الاتحادية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وفولتا العليا ، وكندا ، وكينيا ، والمغرب ، وموزامبيق ، يطلبون فيها أن توجه اليهم الدعوة للمشاركة في مناقشة البند المعروض على المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي .

ولعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد ظريف (أفغانستان) والسيد أوتونو (أوغندا) والسيد ليفوبيلا (بوتسوانا) ، والسيد فون ويل (جمهورية المانيا الاتحادية) ، والسيد روبيا (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد باسولي (فولتا العليا) ، والسيد بيليتيير (كندا) ، والسيد وابوغي (كينيا) ، والسيد مراني زنتار (المغرب) ، والسيد لوبو (موزامبيق) بشغل الأماكن المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أيضا أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسالة بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٣ من نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ونصها كما يلي :

" بالنيابة عن اللجنة الخاصة يشرفني أن أطلب ، بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت ، دعوتنا للمشاركة في نظر المجلس للحالة في ناميبيا " .

وفي مناسبات سابقة وجه مجلس الأمن دعوات لممثلي أجهزة الأمم المتحدة الأخرى التي لها علاقة بالمسائل التي هي قيد البحث في جدول الأعمال . ولهذا ، وفقا للممارسة السابقة ، اقترح أن يوجه المجلس دعوة وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت الى السيد راؤل روا كوري نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

نظرا لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك .

يستأنف مجلس الأمن الآن النظر في البند المطروح على جدول أعماله .

وأمام أعضاء المجلس الوثيقة S/15784، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الاول هو السيد وزير خارجية كوبا ، ايسيدورو مالميركا ، الذي أرحب به ، وأدعوه أن يشغل مكانا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد مالميركا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن أعرب لكم ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين عن شكري لاتاحة الفرصة لي لالقاء بيان أثناء نظر

المجلس لهذه المسألة الهامة . ويسعدني فوق ذلك ، أن أفعل ذلك تحت رئاسة ممثل بلد افريقي سوف يقود دون شك عمل هذا الجهاز بفاعلية .

بالأمس ، في نفس اللحظة التي بدأ فيها مجلس الأمن سلسلة اجتماعاته لبحث الموقف في الجنوب الافريقي مرة أخرى ، أعطى النظام العنصري في بريتوريا برهانا جديدا على امتهانه لأبسط قواعد القانون الدولي بقيامه بهجوم جوي على موزامبيق ، على سكان مابوتو ، مسببا خسائر فادحة في الارواح وعشرات من الجرحى ، بما فيهم العمال والنساء والأطفال .

ان خطورة الموقف في ناميبيا ، وفي الجنوب الافريقي بصفة عامة ، وضرورة التوصل الى حل سريع له ، مصدر قلق للمجتمع الدولي ، أجبر هذا المجلس بدافع من التزامه بصيانة السلم والأمن الدوليين بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، الى أن يجتمع مرة أخرى ليحاول ما ظل حتى الآن مستحيلا ، وهو تنفيذ قرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى يعتبر الأساس القانوني الوحيد لايجاد حل عادل وسلمي ومتفاوض عليه للنزاع الناميبي .

لقد قبل المجتمع الدولي القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) رغم كل شيء ، من ناحية اقتناعا منه بأن الولايات المتحدة سوف تستخدم حق النقض ضد أية اجراءات أخرى ، ومن ناحية أخرى انسياقا وراء بوادر خادعة توحي بأن نوايا المستعمرين ، للمرة الأولى — وربما الوحيدة — في التاريخ ، سوف تكون نزيهة .

ثم ظهر فريق الاتصال على خشبة المسرح . الا أن نظام بريتوريا العنصرى ما لبث — وبأسرع مما كنا نتوقع — أن بدأ يفرض الشروط الأكثر أحادية ، بالتواطؤ العلني الوقح مع واشنطن ، مما أدى الى فشل أعمال هذا الفريق .

ومنذ ذلك الوقت ، عارضت جنوب افريقيا والولايات المتحدة ، بمقاومة مستترة ومنظمة ومنسقة ، خطة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، مستخدمتين تكتيكات ملتوية ومناورات من كافة الأشكال ترمي الى تأخير عملية المفاوضات واطالة الاحتلال غير المشروع لناميبيا الى ما لانهاية ، ونهب ثرواتها الطبيعية .

وفرضت واشنطن وبريتوريا شروطا جديدة أشد قسوة ، واحدا بعد آخر ، حتى وصلتا الى الفكرة غير المقبولة ، فكرة الربط بين استقلال ناميبيا وبين انسحاب القوات الكوبية الدولية الموجودة في أنغولا للدفاع عن أراضي أنغولا ضد اعتداءات جنوب افريقيا ذاتها .

ان جنوب افريقيا ترفض منذ سنوات الامتثال لمقررات الأمم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا . لقد ذكّرنا سام نوجوما رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بالكلمات التي قالها في ١٩٧٢ أمام مجلس الأمن . وعندما كانت القوات الاستعمارية لدولة عضو في منظمة حلف شمال الاطلسي موجودة في أنغولا على الحدود الشمالية لناميبيا ، رفضت جنوب افريقيا الانسحاب من ناميبيا أيضا رغم أنها لم تحاول في ذلك الوقت أن تربط بين أنغولا واستقلال ناميبيا .

وبعد ذلك ، في ١٩٧٥ ، عندما انسحبت القوات الاستعمارية من أنغولا ، قامت جنوب افريقيا بغزو أراضي أنغولا المستقلة . ولذلك ذهب المقاتلون الكوبيون الاميون الى أنغولا للمشاركة في الدفاع عن استقلالها وسلامة أراضيها .

ومنذ ذلك الوقت قامت جنوب افريقيا بأعمال عدوان مستمرة ضد أنغولا . وهي تحتل جزءا من أراضيها منذ سنتين .

ان جنوب افريقيا ليس لها حق المطالبة بشيء . ويجب ان تنسحب من أنغولا ، كما يجب ان تنسحب من ناميبيا .

وفي الأيام الأخيرة أكدت مختلف وسائل الاعلام ان الولايات المتحدة أكثر اصرارا من جنوب افريقيا ، على ربط انسحاب القوات الكوبية من أنغولا باستقلال ناميبيا . ان هذا الموقف من جانب عضو في فريق الاتصال - الذى انشئ أصلا لتسهيل عملية التفاوض لا لتعقيدها بمطالب جديدة - يكشف الخطط التي وضعت في مكان بعيد عن بريتوريا والتي ترمي الى ادامة استقلال الشعب الناميبي واقليم ناميبيا .

وفي هذا الصدد ما فتئت كوبا ترفض فكرة ربط استقلال ناميبيا بوجود القوات الكوبية الأممية في أنغولا . وأود هنا أن أشير الى النقطتين الأولى والتاسعة من البيان الكوبي - الانغولي المؤرخ في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٢ .

"ان وجود وانسحاب القوات الكوبية الموجودة في أنغولا يشكلان مسألة ثنائية بين دولتين لهما سيادة ، وهما جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية كوبا ، وفقا لأحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة " .

" واذا نجح الكفاح المضحي لسوابو ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي ، ومطالبات المجتمع الدولي في ايجاد حل حقيقي لمشكلة ناميبيا ، على أساس التطبيق الدقيق لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وأدت الى قيام حكومة مستقلة استقلالا حقيقيا ، والى الانسحاب الكامل لقوات جنوب افريقيا المحتلة الى الجانب الآخر من نهر أورانغ ، وبالتالي الى تخفيف مخاطر العدوان ضد انغولا ، فان حكومتي أنغولا وكوبا سوف تدرسان استئناف تنفيذ البرنامج الخاص بالانسحاب التدريجي للقوات الكوبية في اطار زمني يتم الاتفاق عليه بين الحكومتين " .

ومن سخرية القدر أن أولئك الذين يدّعون البطولة في مجال حقوق الانسان هم أرسخ الحلفاء الاستراتيجيين العنصريين في بريتوريا . كيف يمكن ان يكونوا حلفاء للذين ينتهكون بصفة مستمرة حقوق الانسان الأساسية ؟ وهل يكون الفصل العنصرى غير أبشع انتهاك لحقوق الانسان ؟ "

ان التحالف الاستراتيجي بين ريغان وبوتها لا يمكن تصوره الّا بسبب اشتراك المصالح التي يتقاسمانها . هذا التحالف الاستراتيجي يشجع العنصريين في بريتوريا ، الذين يعلنون بصراحة عن حقهم في مهاجمة دول الجنوب الافريقي وزعزعة استقرارها ، بالاضافة الى رفضهم تحرير ناميبيا ووقف ممارسة القهر على ٢٠ مليونا من أهالي جنوب افريقيا لسبب وحيد هو كونهم من السود .

ان الشعب الناميبي ليس مستعدا ، على وجه اليقين ، لاتخاذ موقف سلبي بينما يقرر آخرون مصيره ؛ كذلك فان الشعب الانغولي ليس مستعدا لأن يسمح بمهاجمة أراضيه واحتلالها من جانب العنصريين في بريتوريا واتباعهم المناهضين للثورة ؛ والمجتمع الدولي غير مستعد للسماح بانتهاك قوانينه دون عقاب ؛ وخطورة الحالة في ناميبيا وفي الجنوب الافريقي بصفة عامة ونتائجها الضارة بالسلم العالمي لا تسمح لنا بأن نأمل غير ذلك .

لقد اتخذ المجتمع الدولي العديد من القرارات والاتفاقات والبيانات والتدابير وخطط العمل في اطار الهيئات الدولية ولكن الامبرياليين في الولايات المتحدة والعنصريين في جنوب افريقيا لم يعطوا لها أية أهمية .

ان بلدان عدم الانحياز منذ مؤتمر القمة الأول لها قد دافعت عن الحق غير القابل للتصرف لشعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال الوطني في ناميبيا الموحّدة ، بما في ذلك خليج والفيس

وجزر بنغوين وغيرها من الجزر المتاخمة للشاطئ ، وذلك وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية واتفاقاتها الخاصة .

ان مؤتمر القمة الخامس الذى عقدته حركة بلدان عدم الانحياز في كولومبو في آب/اغسطس ١٩٧٦ ،

" هنّأ حكومة وشعب انغولا على كفاحهما البطولي المظفر ضد الغزاة العنصريين في جنوب افريقيا وحلفائهم واثنى على جمهورية كوبا والدول الأخرى التي تساعد شعب أنغولا في مقاومة الاستراتيجية التوسعية والاستعمارية لنظام جنوب افريقيا العنصرى وحلفائه " .

(A/31/197 ، المرفق الأول ، الفقرة ٤٤)

ان هذه الاستراتيجية التي تعطي الحياة من جديد للعنصريين في بريتوريا ، مصيرها الفشل .

وفي مؤتمر القمة السادس الذى عقدته بلدان عدم الانحياز في هافانا في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، فان رؤساء الدول أو الحكومات :

" يؤكدون من جديد ان تمادى النظام العنصرى لجنوب افريقيا في الاحتلال غير الشرعي لناميبيا يشكل اعتداء ليس فقط على شعب هذا البلد على كل الشعوب والدول المستقلة وذات السيادة في افريقيا والعالم ، ويشكل ايضا تهديدا للسلم والأمن الدوليين وتحديا صارخا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة " . (A/34/542 ، المرفق الأول ، الفقرة ٦٣)

وتمشيا مع نفس هذا الخط فان رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المجتمعين في نيودلهي في مؤتمر القمة السابع في آذار/مارس من هذا العام :

" رفضوا رفضا قاطعا الى أبعد مدى ما تقول به حكومة الولايات المتحدة من وجود صلة أو تماثل بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا " . (A/38/132 ، المرفق الأول ، الفقرة ٤٨)

" واعتبروا ان التمادى في الاصرار على ذلك يشكل تدخلا لا مسوغ له في الشؤون الداخلية لجمهورية انغولا الشعبية .

"وأيد المؤتمر بقوة موقف دول خط المواجهة في هذا الخصوص ، على النحو الوارد في بلاغ لوساكا المؤرخ في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ وبلاغ هيرارى المؤرخ في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٣" ٠ (المرجع نفسه)

لقد نددنا بشدة بالاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية لناميبيا وصرحنا بأن نهب هـذه الموارد من قبل الشركات عبر الوطنية يشكل انتهاكا خطيرا لميثاق الامم المتحدة . وطالبنا المستغلين المستعمرين أن يضعوا حدّا لهذه الأنشطة سواء في الأراضي القارية أو في الجزر والمياه القريبة .

وتعهدت بلداننا بتقديم الدعم المادى والمعنوى والطلي والعسكرى والسياسي والانسانـي والدبلوماسي الى سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا لكي يتمكن من تكثيف كفاحه في جميع الجبهات ، وبصفة خاصة الكفاح المسلح ، كذلك أنشأنا صندوق التضامن مع ناميبيا وشجعنا جميع أعضاء الحركة على تقديم اشتراكاتهم أو زيادتها .

ان بلدان عدم الانحياز قد نددت بالمثل بالقمع المطلق العنان الذى يقوم به نظام جنوب افريقيا العنصرى ضد المحاربين من أجل الحرية في سوابو وطالبت بالافراج دون قيد أو شرط عن جميع السجناء السياسيين في ناميبيا وبمعاملتهم كأسرى حرب بمقتضى أحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الاضافي لها .

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والمؤتمر الدولي الأخير ، الذى عقد في باريس ، لتأييد الكفاح من أجل استقلال شعب ناميبيا والعديد من المنظمات الدولية والاقليمية والحكومية وغير الحكومية ومنظمات التضامن قد اتخذت قرارات مماثلة . هذه صيحة احتجاج اجماعية عالمية ترفض ما يسمى بالربط أو التلازم الذى فكر البعض في اقامته من أجل استقلال ناميبيا ومن أجل تحقيق السلم في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية .

ومن هنا النداء الموجّه من قبل رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة السابع الى مجلس الأمن بان يجتمع في أقرب وقت ممكن لبحث اتخاذ تدابير جديدة لتنفيذ خطة استقلال ناميبيا ، ــ وذلك وفقا لمسؤوليته الأولى التي يجب ان يضطلع بها ــ وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ٠

ان كوبا وفاء منها لمبادئها وبصفتها عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز ، وتنفيذا للاتفاق الذى اعتمد في مؤتمر قمة نيودلهي تعبّر عن رأيها هنا .

اننا نعتقد أعتقادا راسخا أن ساعة الحسم قد حانت ، فيما يتعلق بشعب ناميبيا . فاما ان يؤدى مجلس الأمن واجباته نحو ناميبيا ، والا فان شعب ناميبيا سوف يواصل ويكثف كفاحه المسلح . الذى تخشاه البلدان الامبريالية أشد الخشية . ونحن مقتنعون مثل ناميبيا ، بأن انتصارها مؤكد وليس ذلك بتهديد بل هي الواقع المحتوم الذى لا مفر منها في تاريخ البشرية .

واذا أردنا حقا أن نساعد شعب ناميبيا ودول خط المواجهة وشعب جنوب افريقيا الذى يخضع لأبشع سياسة للفصل العنصرى ، اذا أردنا أن نسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين ، فانه ينبغي أن يتحمل هذا المجلس مسؤوليته بتطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما ينبغي أن يحدد المجلس مهلة نهائية لتنفيذ الاجراءات الجديدة التي سوف تعتمد لتنفيذ ذلك القرار . واذا كانت حكومة الولايات المتحدة بفاشتيها البشعة وجنوب افريقيا بعنصريتها البغيضة تصران على منع ايجاد حل لهذا النزاع ، فان الباب السابع من ميثاق هذه المنظمة ينص على فرض عقوبات لاجبار المعتدين العنصريين على تنفيذ مقررات المجلس التي تعكس مطالب جميع الشعوب . ان الولايات المتحدة قد تستخدم حق النقض مرة بعد أخرى ضد محاولات حل مشكلة ناميبيا . انها تستطيع القيام بجميع أنواع المناورات ، ولكن ما لا تستطيعه هو منع انتصار الشعب الناميبي .

فعسى ألا يصبح اجتماع مجلس الأمن هذا مجرد اجتماع آخر لدراسة مسألة ناميبيا وتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . دعونا نصيخ السمع الى مطالب الشعوب التي تنتظر ، في قلق ، أن نؤدى واجبنا بالمساهمة في تحرير شعب ناميبيا من كابوس جنوب افريقيا وغل أيدى العنصريين في بريتوريا الذين يحاولون بجنونهم أن يجروا الشعب في الجنوب الافريقي الى نظامهم الجديد القائم على السلب والابادة .

لقد استمعنا في دورة مجلس الأمن هذه الى تمجيد لجنوب افريقيا ، مثل صرخة في الصحراء ولكننا لا نستطيع أن نصم آذاننا عن نداء شعب ناميبيا وعن مطالب أولئك الذين يكافحون من أجل الحصول على أثمن ما يمكن امتلاكه : الحرية . اننا لا نستطيع أن نسد آذاننا دون نداء أولئك الذين يحملون سلاح الذين سقطوا في المعركة وهم يقاتلون من أجل ألا يكون هناك مزيد من الضحايا للفصل العنصرى سواء في ناميبيا أو في أنغولا الجنوبية . ان كوبا تأمل في أن يؤدى المجلس دوره التاريخي للاسهام في التحقيق السريع وغير المشروط لاستقلال ناميبيا . وبذلك يقدم اسهاما لا يقدر في تعزيز السلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر وزير خارجية كوبا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتحدث التالي هو وزير خارجية زامبيا ، البروفيسور غوما ، وادعوه الى شغل المكان المخصص له على طاولة المجلس ليدلي ببيانه .

السيد غوما (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيادة الرئيس ، نيابة عن وفد زامبيا ، أود أن أشكركم والأعضاء الآخرين في مجلس الأمن لاتاحة هذه الفرصة لنا لكي نشارك في هذه المناقشة الهامة بشأن مسألة ناميبيا . انني أتمنى لمجلس الأمن ، تحت قيادتكم القديرة ، أن يحرز تقدما حقيقيا وهاما بشأن هذا الموضوع حتى يمكن تحقيق الحرية والاستقلال لناميبيا دون مزيد من التأخير .

ان اجتماع مجلس الأمن بشأن ناميبيا انعقد استجابة لمطلب يكاد يكون عالميا . ومنذ أمد كان هناك مطلب دولي قوي لاتخاذ مجلس الأمن اجراء يهدف الى التنفيذ السريع لقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا . لقد ثار غضب وقلق المجتمع الدولي ازاء التأخير في تنفيذ هذا القرار ، الذى يوفر أساسا متينا لتسوية تفاوضية سلمية لمشكلة ناميبيا . انه يود أن يشهد تحرك القضية بدلا من استمرار موقف الجمود هذا . انه يود أن يرى ناميبيا وقد تحررت واستقلت الآن ، وأن يسدل الستار على ذلك الفصل الحزين من احتلال جنوب افريقيا الشأن غير القانوني لهذا الاقليم .

لقد تم عرض موقف المجتمع الدولي بفصاحة في ثلاثة مؤتمرات دولية كبرى عقدت في الآونة الأخيرة هي : مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز الذى عقد بنيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، والمؤتمر الدولي للتضامن مع دول خط المواجهة الذى عقد بلشبونة في آذار/مارس ١٩٨٣ ؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الدولي لتأييد نضال شعب ناميبيا من أجل الاستقلال ، الذى عقد بباريس في نيسان/ابريل ١٩٨٣ . وقد طالبت كل هذه المؤتمرات بعقد مجلس الأمن اجتماعا بشأن ناميبيا حتى يتسنى لهذا المحفل أن يؤكد وجوده من جديد وأن يضطلع بكامل مسؤوليته من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولقد أعرب الأمين العام أيضا في تقريره المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣ والمقدم الى هذا المجلس في الوثيقة (S/15776) عن عميق قلقه ازاء تأخير تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان هدفنا الرئيسي في هذا الاجتماع هو ان نجد طرقا ووسائل لضمان التنفيذ الفوري ودون أي عائق ، لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) نصا وروحا . اننا لا نسعى الى المواجهة مع أي بلد أو مجموعة من البلدان ، التي تتوق مثلنا الى أن ترى ناميبيا وقد تحررت واستقرت على وجه السرعة . ونحن نأمل ألا تكون هناك مواجهة . اننا لم نحضر الى هنا كي نحرج أي شخص وانما لكي نذكر الوقائع كما نعرفها ونحث على احراز تقدم حقيقي في الجهود الرامية الى تحقيق التحرر والاستقلال الحقيقي لناميبيا .

لقد اعتمد المجلس القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) منذ حوالي خمس سنوات وكان يستهدف أن يكون القرار أساسا لاستقلال ناميبيا في غضون فترة عام واحد . وبذلك كان ينبغي أن يحتفل شعب ناميبيا هذا العام بالذكرى السنوية الرابعة لاستقلاله .

وكان اعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) أمرا هاما ، وليس أقل أسباب ذلك شأنا أن مشروعه كانت فكرة أوحت بها وفاوضت عليها وحثت مجلس الأمن على اعتمادها البلدان الغربية الخمسة الرئيسية ذات العلاقات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الوثيقة مع جنوب افريقيا ، هذه البلدان التي أصبحت تعرف باسم فريق الاتصال الغربي بشأن ناميبيا . وكان المجتمع الدولي قد دعا هذه البلدان مرارا وتكرارا الى استخدام وزنها الملحوظ لدى جنوب افريقيا كي تحملها على تحقيق استقلال ناميبيا . ومن ثم فقد فسرت مبادرتها المتعلقة بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بأنها استجابة لمطالب المجتمع الدولي العديدة ، ودليل على استعدادها أخيرا لاتخاذ خطوات هامة وعملية في اطار الأمم المتحدة لاجبار جنوب افريقيا على انهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا ورفع قبضتها عنها .

لقد رحبنا في زامبيا بهذا التغيّر الظاهر في موقف أهم حليف لجنوب افريقيا . وقد اتفقنا مع دول خط المواجهة الأخرى ونيجيريا وسوابو على التعاون معا من أجل ضمان نجاح هذه المبادرة. وسجل تعاوننا وموقفنا البناء ظاهر للعيان يستطيع أن يرجع اليه من يشاء . ولم نيأس أو نتخلّ عن موقفنا حتى في وجه الموقف البالغ الخطرسة الذى وقفته جنوب افريقيا وفي وجه أعمالها الاستفزازية والوحشية ، بل ثابرنا الى حين انعقاد جولة المحادثات التي ضمت كبار المسؤولين في فريق الاتصال الغربي ، من ناحية ، وفي دول خط المواجهة ونيجيريا وسوابو من ناحية أخرى ، والتي جرت هنا في الأمم المتحدة خلال شهرى تموز/يوليه وآب/اغسطس من عام ١٩٨٢ ، بهدف التعجيل بعملية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وكان انطباعنا حينئذ أن المناقشات لم تكن بناءة فحسب بل تم فيها أيضا احراز تقدم هام . ونتيجة لذلك عقد الأطراف في المحادثات مزيدا من المناقشات مع أمانة الأمم المتحدة فيما يتعلق بحجم وتكوين ووزع الجزء العسكرى من فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . والموضوع الرئيسي الذى ظل دون تسوية كان النظام الانتخابي الذى سيستخدم في الانتخابات الناميبية تحت اشراف الامم المتحدة . ولكننا أحطنا علما بأن هذا أيضا سوف يعرف عما قريب . ولكن ماذا كانت المحصلة النهائية لذلك ؟

هناك في الوقت الحالي جمود في الجهود من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . وقد نتج عن هذا الجمود عن اقحام الولايات المتحدة الأمريكية موضوع الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ولا يسعنا الا أن ننظر بجزع وقلق بالغين لاقحام موضوع الربط هذا في وقت كان فيه أطراف النزاع قد تغلبوا على الصعاب الرئيسية وكان فيه التفاؤل في ايجاد تسوية قد بلغ ذروته . ان هذا الربط هو الذى أعاق احراز تقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وبالتالي أطاح بوصاية الامم المتحدة وبتطلعات شعب ناميبيا . ومن المفارقات أن يكون عضو في فريق الاتصال الغربي مسؤولا عن ذلك الجمود الراهن . فبدلا من أن يحث على احراز تقدم في تنفيذ قراره ذاته أقحم قضية خارجية كان لها أثر عكسي تماما .

ان نظام جنوب افريقيا محنك في عمليات المراوغة والمماطلة والتعنت فيما يتعلق بمسألة حرية ناميبيا واستقلالها . لقد ادعى مرارا وتكرارا بأنه حريص على تسوية تفاوضية ، لا يشيء سوى استخدام المفاوضات لكسب الوقت فحسب . ومن ثم ، وحسبما كان متوقعا ، لجأ الى موضوع الربط. وهكذا فان

موضوع الربط هذا قد مد النظام بذريعة أخرى للامعان في احتلاله غير الشرعي لناميبيا ومن ثم ارتكاب أعمال القمع والاضطهاد ضد الناميبيين الأبرياء ونهب مواردهم الطبيعية .

ان زامبيا وبقية دول المواجهة ، ودولا افريقية أخرى ، وبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان والقوى التقدمية ، قد رفضت رفضا قاطعا الربط المزعوم بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا لأن الموضوع لا علاقة له بمسألة ناميبيا ولن يؤدي الا الى تحويل الأنظار عنها . ونحن نرفض أيضا هذا الربط لأنه يدخل عنصرا أيديولوجيا في مسألة لا تعدو أن تكون مسألة تصفية للاستعمار .

ان مسألة ناميبيا ليست مسألة أيديولوجية . وهي لا تتعلق بكون ناميبيا المستقلة ستكون وثيقة القربى بهذه أو تلك من الدول العظمى أو دائرة في فلكها . ان شعب ناميبيا يقاتل فقط من أجل تحقيق حريته واستقلاله لا من أجل أن يصبح شيوعيا أو رأسماليا . ان نضاله نضال مشروع ويتمشى مع نص وروح ميثاق الامم المتحدة . وان تشويه هدف هذا النضال ومعناه ورؤيته وتصويره في اطار أيديولوجي يمثل اساءة مغرطة . ان ناميبيا وشعبها ينبغي الا يصبحا بيدقا في لعبة تنافس الدولتين العظميين على مناطق النفوذ .

ومن الضروري أن نؤكد على خطورة الافتقار الراهن الى احراز تقدم بشأن مسألة ناميبيا . ان مواصلة جنوب افريقيا احتلالها غير الشرعي لناميبيا هي أحد العناصر الرئيسية " للاستراتيجية الكلية " لذلك النظام ، التي ينتهجها دفاعا عن الفصل العنصري . وهذا ينطوي ، فيما يتعلق بناميبيا ، على تسويف وتعقيد تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وعلى مواصلة اراقة دماء الرجال والنساء والأطفال الذين يقتلون ويشوهون أو يصابون بجراح بالغة في النزاع المسلح . وعلى مواصلة القمع الوحشي لشعب ناميبيا واضطهاده كما يبرهن على ذلك العدد الذي لا يحصى من المواطنين الناميبيين الذين يتعرضون باستمرار للمضايقات والاعتقال والسجن والتعذيب على يد السلطات المحتلة غير الشرعية في محاولة يائسة لاخماد تصميم على تحقيق حريتهم واستقلالهم . وعلاوة على ذلك فان أعدادا طائلة من الناميبيين أصبحوا ضحايا للتشرد ، حيث أجبروا على الفرار من بلدهم والعيش كمنفيين أو لاجئين في أماكن أخرى .

والأمر لا يقتصر على ذلك . ان استمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من قبل جنوب افريقيا له أيضا بُعد خارجي : فنظام بريتوريا يرتكب باستمرار أعمالا عدوانية ومزعزعة للاستقرار ضد الدول الافريقية المستقلة في الجنوب الافريقي انطلاقا من أراضي ناميبيا ، على أمل زائف لاحباط ذلك التأييد الرئيسي القائم على المبادئ الذى تقدمه تلك الدول للمضطهدين في ناميبيا وجنوب افريقيا في نضالهم التحررى .

ان أنغولا وبلدى ، زامبيا ، اللتين لا تقوم حدود مشتركة بينهما وبين جنوب افريقيا ، كانتا ولا تزالان ضحيتين للأعمال العدوانية التي يشنها نظام جنوب افريقيا من ناميبيا . هكذا احتلت قوات جنوب افريقيا العسكرية أجزاء من الأراضي الجنوبية لأنغولا وظلت هناك حتى يومنا هذا ، رغم الالحاح العالمي على انسحابها . والأعمال العدوانية التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد دول مستقلة أخرى في المنطقة هي خرق مباشر للسلم الدولي ، ومن ثم فهي انتهاك لميثاق الأمم المتحدة .

ويواصل نظام جنوب افريقيا ، من أجل تهدئة روع مؤيديه في الغرب وحملة الأسهم الرئيسيين ومحققي الأرباح في ناميبيا وجنوب افريقيا الذين يأتون جميعا من الغرب ، خلق حالة قلق وهمية حول ما يطلق عليه " الاكتساح الشيوعي " للجنوب الافريقي ، ويدعي بأن حكومة تشكلها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في ناميبيا الحرة والمستقلة ستكون عميلة للسوفيات . ومن المؤسف أن البعض قد وقعوا في هذا الشرك أو استغلوا هذه الدعاية لخدمة أغراضهم العالمية أو الداخلية .

من بين الأعمال الرامية الى ضمان استمرار تشديد قبضة جنوب افريقيا على ناميبيا ، تلك الخاصة بنهب واستغلال الموارد الطبيعية الغنية في الاقليم . ويبدو أن هناك قرارا واعيا من قبل جنوب افريقيا ، بالتواطؤ مع الشركات الاقتصادية الغربية القوية ، من أجل استنزاف الموارد الطبيعية الغنية في ناميبيا قبل أن تحقق استقلالها .

عندما ننظر الى كل هذه الظروف ، لا يبقى أمامنا الا ان نستخلص نتيجة واحدة تتمثل في أنه ليست هناك نية على الاطلاق لدى جنوب افريقيا لتنسحب من ناميبيا ، ولترى هذا الاقليم يتحقق استقلاله عما قريب . ولكن هل يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدى ويكتفي بمراقبة نظام جنوب افريقيا وهو يطيح بولاية الأمم المتحدة ، ويتحدى ويعوق حرية واستقلال ناميبيا ، ويواصل قتل وتشريد وتعذيب الناميبيين الابرياء ، ويرتكب عمدا انتهاكات صارخة لحقوق الانسان ، ويقوم بغطرسة بازلال اخوانه من البشر على أساس اللون أو العرق في اقليم يقع تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة الى أن يتحقق استقلاله ، ويرتكب دون عقاب جرائم دولية وذلك بالاشتراك في أعمال عدوانية ضد دول خط المواجهة وزعزعة الاستقرار فيها وفي غيرها من الدول الافريقية المستقلة ، ومن ثم يهدد السلم والأمن الدوليين ؟ ان هذا موقف لا يحتمل على الاطلاق ، وينبغي أن نضع حدا له على وجه السرعة .

يعقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن في ظل الخلفية القاتمة لهجوم جنوب افريقيا الاجرامي ضد موزامبيق ، الذى كانت نتيجته قتل المدنيين الابرياء ، والقضاء على الممتلكات عن عمد . ان زامبيا تدين بكل شدة هذا العدوان من جانب جنوب افريقيا ضد موزامبيق . وان جنوب افريقيا لا ولن تستطيع حل مشاكلها الداخلية بارتكاب أعمال العدوان ضد الدول الافريقية المجاورة . ان الشعب المضطهد في جنوب افريقيا يناضل وسوف يواصل نضاله داخل جنوب افريقيا ذاتها الى أن يتم القضاء على نظام الفصل العنصرى البغيض وحكم الأقلية . ومن ثم ، فاننا نقول لنظام جنوب افريقيا : "عليكم أن تضعوا حدا لنظام الفصل العنصرى وحكم الأقلية ، وعندئذ سوف تحل جميع مشاكلكم" .

وفي هذا المنعطف ، أود أن أزجي تحية للأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دى كوييار ، على تقريره السادس والواضح المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣ الذى قدمه لمجلس الأمن فيما يتعلق بمسألة ناميبيا كما نثني عليه لجهوده في مسعاه من أجل تحقيق استقلال مبكر لناميبيا . ان تقريره يتفق مع الفكرة الواردة في الكلمات الآتي ذكرها :

"ومن الواضح أن للتأخير في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) آثارا مخربة ليس على ناميبيا ذاتها فقط وانما على آفاق مستقبل يسوده السلم والازدهار أيضا للمنطقة ككل ، وللتأخير أيضا آثار سيئة على العلاقات الدولية على نطاق أوسع ، فانه يقوى الشعور السائد بخيبة الأمل وعدم الثقة ، مع كل ما يتضمنه ذلك فيما يتعلق بالسلم والأمن في المنطقة". (S/15776 ، الفقرة ١٦)

ولذلك ، فان هناك حاجة ماسة لكسر ذلك الجمود الراهن بشأن ناميبيا الذى نجم عن موضوع الصلة الذى أشرت اليه . ولسنا في حاجة الى التأكيد على أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يمثل أساسا سليما وملائما لتسوية سلمية تفاوضية لمشكلة ناميبيا . اننا ندعو مجلس الأمن لأن يلتزم من جديد بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولأن يتخذ اجراء حاسما يستهدف التنفيذ الصارم والسريع لهذا القرار . كما أننا ندعو جميع الدول لأن تحاول جاهدة التنفيذ الفورى لهذا القرار نصا وروحا . ومن الأهمية بمكان أيضا ألا يقوض ، تحت أية ذريعة كانت ، الدور الرئيسي الذى تلعبه الأمم المتحدة من أجل ضمان تحقيق حرية ناميبيا واستقلالها الفعلي . ومن ثم ، من الضرورى أن تقوى سلطة الأمين العام حتى يستطيع أن يسير قدما على وجه السرعة وبفاعلية فيما يتعلق بعملية تنفيذ القرار . اننا نهيب بالدول جميعها ان تقدم له كل تعاون ممكن .

كما قلت في مستهل كلمتي ، لم نأت الى هنا لكي نثير مواجهة مع أية دولة أو مجموعة من الدول . ولم نأت لكي نقدم مطالب ـ تتسم بالمغالاة ـ لمجلس الأمن أو لاعضائه . وانما أتينا الى هنا لكي نضع مسألة ناميبيا في اطارها الصحيح ، ولكي نولّد دفعة لاحراز تقدم حقيقي في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ومن ثم ، يحدونا الأمل في أنه في نهاية المطاف ، سوف يكون اجتماع مجلس الأمن هذا اجتماعا مثمرا يتسم بروح بنّاءة وبواقعية وقدر كبير من الشجاعة تدفعه لاتخاذ تلك الخطوات التي يمكن أن تدفع قدما ـ عن حق ـ ناميبيا الى تحقيق حريتها واستقلالها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر الاستاذ لاموك غوما وزير خارجية زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل جنوب افريقيا . وأدعوه ليشغل مقعدا على طاولة المجلس ، وليدلي ببيانه .

السيد فون شيرنديغ (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس أود أن أضم صوتي الى أصوات المتكلمين السابقين في التقدم اليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس، وان أعرب عن ثقتنا في انكم ستديرون أعمال المجلس بالتجرد اللازم .

ان الغرض من هذا الاجتماع ليس النهوض بتسوية سلمية لمسألة افريقيا الجنوبية الغربية ، بل ان هدفه الرئيسي ، على النقيض من ذلك ، هو تقويض المفاوضات الحساسة الجارية الآن .

لقد آن الأوان لنذكّر الأمم المتحدة بأن جنوب افريقيا لم تقبل في أى حين رأى الأمم المتحدة القائل بأن وجود جنوب افريقيا في الاقليم غير شرعي ، وبأن محكمة العدل الدولية لم تصدر ابدا حكما الزاميا ينص على أن حق جنوب افريقيا في ادارة الاقليم قد أنهي . وبقدر ما يتعلق الأمر بجنوب افريقيا فهي ما زالت تدير الاقليم بصورة شرعية وبما يتفق وروح الانتداب الذى انقضى عهده الذى أناطته بها عصبة الأمم . ولكن ، ولاعتبارات سياسية عملية محضة في معرض التماس تسوية مقبولة دوليا ، وافقت جنوب افريقيا على الاقتراح الذى طرحته عليها مجموعة الاتصال في آذار/مارس ١٩٧٨ والذى يقضي بأن :

" تضع جميع الأطراف ، بما فيها الأمم المتحدة ، جانبا ، المنازعات القانونية الطويلة الأمد التي نشأ بها بحث هذه المسألة مدى ثلاثين سنة" .

ويبدو أن الأمم المتحدة ، بمطالبها الزائفة ، تود ان تعود الى الخلافات القانونية التي وسمت بطابعها السنوات الثلاثين الأولى من هذا النزاع .

وأثناء السنوات الخمس الأخيرة ثابرت جنوب افريقيا على التماس تسوية مقبولة دوليا . فقد كانت جنوب افريقيا أول من قبل ، في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، الاقتراح الغربي ، وذلك قبل عدة أشهر من رد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الغامض الذى تضمن شروطا كادت تقوض مبادرة التسوية في مهدها .

وكانت جنوب افريقيا هي التي قامت ، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، بعد ان تشاورت أولا مع الممثلين المنتخبين في الاقليم ، باعلام الأمين العام بقرارها :

"بأن تتعاون في التنفيذ العاجل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)" (S/12983 ، المرفق الأول ، ص ١)

وكانت جنوب افريقيا هي التي قامت ، في ٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، بابلاغ الأمين العام بالحاجة الماسة الى التنفيذ المبكر ، وحث الأمم المتحدة على ضرورة وزع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، حتى ولو انطوى الأمر على وزع بضع وحدات متقدمة ، في موعد لا يتجاوز نهاية شباط/فبراير ١٩٧٩ .

ولم تكن جنوب افريقيا من أقام العقبات التي ما فتئت ، منذ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، تحبط الاتفاق بشأن التسوية السلمية .

ولم تكن جنوب افريقيا من عدّل بصفاقة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، اقتراح الاستقلال ، بازالة الضمانات الاساسية لأمن شعب افريقيا الجنوبية الغربية . ان موظفي الأمانة العامة هم من قام بذلك بناء على اصرار سوابو وتواطؤ ممثلي بلدان معينة . وتوجد في حوزة حكومتي الأدلة الوثائقية التي تثبت ذلك . ومما يذكر ان مكتب الأمين العام أرسل ، في ٢١ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، برقيات توضيحية الى عدد من الحكومات تتناقض بصورة مباشرة مع التفاهمات الصريحة التي تم التوصل اليها سابقا بين جنوب افريقيا والدول الخمس . وكان من شأن تلك التوضيحات أن تجعل سوابو تحصل على قواعد داخل افريقيا الجنوبية الغربية لم تكن لها أبدا من قبل ، وأن تلغي تكاليف العنصر العسكري في فريق الانتقال بمراقبة تقيد سوابو في المرابطة خارج افريقيا الجنوبية الغربية . وعلى ما يبدو تقبل سوابو الآن قيودا على مرابطتها وتقبل ان يراقب ذلك فريق الانتقال ، ولكن رفضها قبول ذلك مباشرة ، في شباط/فبراير ١٩٧٩ ، عرقل المفاوضات وأدى الى مأزق تطاول أمده .

ولم تكن جنوب افريقيا هي التي زرعت الشكوك المبررة في اذهان شعب الاقليم فيما يتعلق بانحياز الأمم المتحدة الى جانب سوابو . بل ان الأمم المتحدة نفسها هي التي قامت بذلك عن طريق المساعدة المادية والسياسية والدعائية الضخمة التي قدمتها - بل ما زالت تقدمها - الى سوابو . بل الواقع ان اجتماع مجلس الأمن هذا بالذات يمثل برهانا على انحياز الأمم المتحدة انحيازا غير مسؤول الى جانب سوابو. بيد اني أود أن اضيف ان ما اتسمت به لهجة تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/15776 من روح اكثر حرصا على البناء قد حظي بانتباهنا .

وأود أيضا في هذه المرحلة ان أسجل تقديرى لتنويه ممثل المملكة المتحدة يوم أمس بدور جنوب افريقيا الايجابي في المفاوضات التي أدت الى استقلال زمبابوى .

ولم تكن جنوب افريقيا هي التي أثارت المخاوف من ان شعب افريقيا الجنوبية الغربية ستعرض للارهاب أثناء الحملة الانتخابية . ان سوابو هي التي قامت بذلك عبر حملتها الارهابية القاسية التي أدت الى مصرع اكثر من ٣٠٠ ١ مدني واغتيال ما لا يقل عن ٢٥ زعيما سياسيا محليا بارزا . وقد عممت سوابو هذه المخاوف بالبيانات التي اصدرتها من اذاعة «صوت ناميبيا» ، والتي اعلنت فيها :

" قد يتعين تكثيف تصفية الخونة اذا أريد للثورة ان تنجح " .

وبالاضافة الى ذلك شملت التعليمات التي أعطيت للارهابيين الذين حاولوا مؤخرا التسلل داخل الاقليم ، أوامر بقتل أفراد السكان المدنيين عشوائيا ، وقتل الزعماء السياسيين المعارضين لسوابو وزرع الألغام على أوسع نطاق ممكن .

ولم تكن جنوب افريقيا هي التي أشاعت أعمق المخاوف بين سكان افريقيا الجنوبية الغربية فيما يتعلق باستمرار الحقوق الدستورية الأساسية بعد الاستقلال ، بل ان سوابو هي التي فعلت ذلك ، بممارساتها الارهابية ومبادئها الماركسية وتهديداتها بتأديب المعارضين السياسيين . وكما قال السيد نوجوما في السنوات الأخيرة :

" اننا لا نقاتل من أجل حكم الأغلبية ، بل نقاتل بغية تولي زمام السلطة في ناميبيا لمصلحة شعب ناميبيا . نحن ثوريون .

" اننا نؤمن بأنه لا يمكن اقامة دولة اشتراكية حقا في ناميبيا الا عن طريق الثورة العنيفة " .

" كوبا هي المثال الذي يحتذى من أجل الثورة فالثورة الكوبية ثورتنا . انها ثورة الشعوب المضطهدة " .

وخلال ذلك برز خطر آخر على الاستقرار وعلى عملية تقرير المصير في افريقيا الجنوبية الغربية - بل بالأحرى في جميع ارجاء الجنوب الافريقي - وأخذ يلقي ظلاله القاتمة على شبه القارة الافريقية وهو خطر يهدد السلم في الجنوب الافريقي ويتعاظم مع مرور كل شهر ، ولم تكن لجنوب افريقيا يد في صنعه .

انني أشير هنا الى وجود القوات المتزايد والمهدد التي تعمل بالنيابة عن دولة عظمى توسعية في منطقتنا . وكما قال وزير خارجية جنوب افريقيا مؤخرا في برلمان جنوب افريقيا :

"لابد من الربط بين انسحاب القوات الكوبية من أنغولا وتسوية مسألة افريقيا الجنوبية الغربية . ومن المثير للسخرية القول بأن ادخال عملاء لدولة عظمى يتسمون بالعداء والتوسع الى منطقة الجنوب الافريقي لن تكون له آثار بعيدة المدى على أمن جميع بلدان المنطقة ، خصوصا عندما يأخذ المرء في الاعتبار ما يلي :

"(١) مبدأ تلك الدولة العظمى ، الاتحاد السوفياتي ، التي تعلن صراحة عن ضرورة تصدير الشيوعية على نطاق عالمي ؛

"(٢) السجل الحافل لذلك الوكيل ، كوبا ، في التخريب والتحريض على الثورة في امريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وافريقيا ؛

"(٣) الخطر الذى تشكله العناصر التي تتلقى الدعم الكوبي والسوفياتي على بلد من بلدان المنطقة ، أى غزوها لمنطقة شابا في زائير" .

هذه هي الشواغل التي أدت في نهاية المطاف الى الطريق المسدود في اجتماع ما قبل التنفيذ ، الذى عقد في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، وتركت كامل فكرة التسوية في حالة شلل فترة من الوقت .

وفي ضوء هذه الخلفية ، قامت حكومة الولايات المتحدة في وقت مبكر من عام ١٩٨١ بالاتصال بحكومة جنوب افريقيا لتعرف ما اذا كانت حكومة جنوب افريقيا على استعداد للمشاركة في مبادرة جديدة سعيا الى ايجاد تسوية تقوم على القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونعيد الى الأذهان أن الولايات المتحدة اقترحت أخذ زمام مبادرة تتم على مراحل في محاولة لتناول هذه الشواغل وازالة العقبات . وهناك مخاوف كبيرة تسود المجتمع الدولي ومفادها أن هناك بعض التواطؤ بين جنوب افريقيا والولايات المتحدة بشأن افريقيا الجنوبية الغربية . وهذا لا يمت الى الواقع بصلة . لقد وافقت جنوب افريقيا ، والمخاوف الكبيرة تساورها ، على المقترحات التي طرحتها عليها الحكومة الحالية للولايات المتحدة . ولكن على الرغم من مخاوف جنوب افريقيا الشديدة ، وافقت على اتباع نهج مرن بغية ايجاد حلول سلمية لمشاكل افريقيا الجنوبية الغربية والجنوب الافريقي .

لقد أطلت جنوب افريقيا في ٢٦ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ فريق الاتصال بقبولها للمبادئ الدستورية المنقحة التي قدمتها اليها الدول الخمس في ١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ . وفي مناسبتين متتاليتين ومحاولة للاسراع بعملية الاستقلال ، وافقت جنوب افريقيا على ادخال تعديلات على نظام انتخابي مقترح طالبت بها الأطراف الأخرى . ولكن وبسبب تصلب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لم يتمكن فريق الاتصال حتى ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ من موافاة الأمين العام بتقرير يتضمن أن جميع الأطراف قد قبلت المبادئ .

لا ينبغي أن يكون هناك خطأ بخصوص جدية موقف جنوب افريقيا تجاه هذه المفاوضات . ان جنوب افريقيا لا تعتبر الاقتراحات التي قدمت والوعود التي قطعت مجرد قصاصات من الورق ـ تنثرها سوابو والمجتمع الدولي بعد أن يحققا هدفهما الدعائي .

وبسبب تجارب جنوب افريقيا المريرة في الماضي فانها قد اتخذت موقفا يتسم بالتشكيك الشديد تجاه الأمم المتحدة في تعاطيها مع المجتمع الدولي بشأن افريقيا الجنوبية الغربية. ان جنوب افريقيا ، وفقا لذلك ، لن تكتفي بالكلمات والتعهدات التي تبقى حبرا على ورق . ان جنوب افريقيا تلتمس بوادر ملموسة ومؤكدة تدلل على أن الأمم المتحدة على استعداد لا يلاء النظر الجاد الى الشواغل الوجيهة لشعب افريقيا الجنوبية الغربية والمصالح المشروعة لجنوب افريقيا في ظل الاستقرار والسلم في الجنوب الافريقي .

كيف يمكننا أن نوفق بين الالتزام المفترض لسوابو بالمبادئ الدستورية وكلماتها الرقيقة ، التي تخفي وراءها السيطرة والاستبداد ، في مؤتمر باريس الذى عقد مؤخرا وطرد مثل أحد الأحزاب السياسية من افريقيا الجنوبية الغربية من ذلك المؤتمر ؟

كيف يمكننا التوفيق بين تقصي السلم الذى تنطوى عليه هذه المفاوضات وقيام سوابو من جانب واحد بتصعيد هجماتها الارهابية على شعب الاقليم ؟ وفي شباط/فبراير الماضي شنت سوابو أوسع هجوم لها حتى الآن ضد شعب الاقليم ، على الرغم من أنه كانت تبذل في ذلك الوقت جهود مكثفة بقصد احلال السلم في المنطقة . وان هجوم سوابو الذى فشل في تحقيق أى من أهدافه قد اشترك فيه ما يتراوح بين ٦٠٠ و ٨٥٠ من الارهابيين الذين تلقوا تدريبا خاصا وتم توزيعهم على عدة مجموعات يتراوح عددها من ١٢ الى ١٤ مجموعة . وعلى الرغم من فشل مبادرة

سوابو الأخيرة فانها تقوم الآن بتعبئة قواها لشن هجمة يائسة أخرى على السكان المدنيين في الاقليم .

كيف يمكننا التوفيق بين متطلبات الحياد واستمرار أنشطة الأمم المتحدة تأييدا لسوابو كما تجلى مؤخرا في مؤتمر باريس ؟

لقد حاولت جنوب افريقيا أيضا أن تقوم بدور بناء في ازالة العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التسوية السلمية ؛ أى انسحاب القوات الكوبية من أنغولا . وقد رأت جنوب افريقيا أن بوسعها الاسهام بصورة ايجابية في هذا الصدد عن طريق محاولتها احلال السلم في مناطق الحدود بين افريقيا الجنوبية الغربية وأنغولا .

ويتذكر أعضاء المجلس ان ممثلي جنوب افريقيا وأنغولا اجتمعوا على المستوى الوزارى في جزر الرأس الأخضر في ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر من العام المنصرم . وأثناء ذلك الاجتماع طرحت جنوب افريقيا بعض المقترحات العملية لارساء السلم في منطقة الحدود . وقد وضعت الترتيبات لعقد جولة ثانية من المحادثات على المستوى الوزارى أيضا على أن تعقد في ٢٣ من شباط/فبراير ١٩٨٣ . ولكن قبل اسبوع من الموعد المقرر لعقد المناقشات شنت سوابو أوسع هجوم على افريقيا الجنوبية الغربية بمعرفة حكومة أنغولا وبدعم منها ومع هذا قررت جنوب افريقيا أن ترسل وفدا الى جزر الرأس الاخضر برئاسة المدير العام للشؤون الخارجية والاعلام في جنوب افريقيا وذلك كي توضح لأنغولا أنه يتعين عليها وعلى سوابو ان تردا بالمثل على ضبط النفس العسكرى الذى أبدته جنوب افريقيا اذا اريد لمبادرة السلم أن تحرز أى تقدم .

وقد أكد وفد جنوب افريقيا ايضا على أن التسوية الدائمة تحتاج الى انسحاب القوات الكوبية . وتقف جنوب افريقيا في هذا السياق على أهبة الاستعداد لعقد المزيد من المحادثات مع أنغولا . وفي الحقيقة ان جنوب افريقيا لا تزال تنتظر رد أنغولا على رسالة وجهت اليها مؤخرا وتضمنت هذا الموقف .

قيل الكثير عن أنشطة قوات جنوب افريقيا المسلحة على طول حدود افريقيا الجنوبية الغربية . ومرة أخرى ، ان الحالة الناشئة ليست من صنع جنوب افريقيا، ونفضل كثيرا التعايش السلمي مع جميع جيراننا ودعونا جيراننا مرارا الى عقد معاهدات عدم اعتداء وأقترحنا أن يناقشوا معنا المسائل التي تهمنا بصورة متبادلة .

وكما يدرك هذا المجلس دونما شك وافقت حكومتا موزامبيق وجنوب افريقيا على متابعة المحادثات الوزارية الثنائية التي انعقدت في ١٧ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بجولة أخرى من المناقشات الوزارية في ٥ ايار/مايو ١٩٨٣ . بيد أن حكومة موزامبيق ارتأت أن تنشر في العالم قصة دعائية قبل بضعة أيام من الموعد المقرر للاجتماع مفادها أن حكومة جنوب افريقيا قد دربت مواطنا من جنوب افريقيا ويدعى بيتروس بنغاميين سكومان وأمرته في جملة أمور باغتيال رئيس موزامبيق . ولا بد من الافتراض بأن هذه القصة استهدفت اثبات الادعاءات

التي استمعنا اليها فعلا صباح اليوم والتي تذهب الى أن جنوب افريقيا تقوم بزعزعة استقرار جيرانها في الجنوب الافريقي .

وفي مواجهة تصميم حكومة جنوب افريقيا على عدم مواصلة المناقشات الثنائية قبل تقصي الحقائق المتعلقة بالسيد سكومان وافق وفد موزامبيق على وصول وفد من شرطة جنوب افريقيا الى موبوتو للحصول على بصمات السيد سكومان وهذه البصمات تثبت دون شك على الاطلاق ان الشخص الذى تعتقله السلطات الموزامبيقية له سجل اجرامي يمتد عبر فترة من ٢٢ آذار/مارس ١٩٦١ عندما كان ابن ١٤ سنة حتى ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ عندما اعتبر مجرما لا يرعوى . وقد افرج عن السيد سكومان بموجب عفو من سلطات جنوب افريقيا في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ولكنه أخل بشروط العفو عنه بعد فترة وجيزة من الافراج عنه وقد بحثت عنه شرطة جنوب افريقيا في هذا الصدد وكذلك فيما يتعلق بعمليات سطو زعم أنها ارتكبت بعد الافراج عنه .

ان سلطات موزامبيق اعترفت انها كانت قد احتجزت السيد سكومان طوال أكثر من عام ، منذ الوقت الذى كانت فيه شرطة جنوب افريقيا تبحث عنه . ومن الجلي انه كان من الممكن أن يستعرض السيد سكومان أمام الصحافة الدولية في أى وقت عبر اكثر من عام كامل . ومن الواضح بالمثل ان السيد سكومان هو أحد التعساء في الحياة الذين هم في أمس الحاجة الى الرعاية الانسانية والتعاطف .

ولكن بالرغم من الأدلة التي لا يمكن دحضها والتي تثبت ان سكومان ليس سوى مجرم عادى وبالرغم من اعتراف موبوتو بصورة لا لبس فيها بهذه الحقيقة فان حكومة موزامبيق تجرأت على استخدامه في مسرحية أخرى من مسرحياتها الدعائية وذلك بعرضه في عاصمتها يوم السبت الماضي أمام جمهور بلغ تعداده ٥٠ ألف شخص بصفته عضوا في المقاومة الوطنية في موزامبيق . هذه المهزلة قد كشفت للمجتمع العالمي المدى الذى تصل اليه عناصر معينة للاساءة الى سمعة جنوب افريقيا باتهامها بزعزعة الاستقرار .

بيد أنه قد نشأ تطور في المجتمع الدولي نتيجة للمواقف الخاطئة التي اعتمدتها هذه المنظمة ومفادها أن جنوب افريقيا واولئك الذين يحظون برعايتها الشرعية يمكن مهاجمتهم

عبر الحدود الدولية بمنأى عن العقاب . ولا يساور الشك أحدا حول رد فعل جنوب افريقيا . اننا سندافع عن أنفسنا وعن شعب افريقيا الجنوبية الغربية بكل ما اوتينا من قوة ، واولئك الذين يقدمون الملاذ للارهابيين والذين يحاولون زعزعة استقرار مجتمعنا يجب عليهم أن يفهموا أن جنوب افريقيا لن تقف مكتوفة اليدين . اننا لن نقبل بذلك ولكن الخيار يعود لهم.

يتضح مما تقدم ان العقبات أمام التوصل الى تسوية دولية لمسألة افريقيا الجنوبية الغربية لم تكن من صنع جنوب افريقيا بل ان جنوب افريقيا ، على النقيض من ذلك ، قد دأبت على العمل من أجل تهيئة ظروف تتيح لشعب افريقيا الجنوبية الغربية أن يقرر مصيره في ظل أوضاع تتسم بالتجرد وبمنأى عن الارهاب وغيره من أشكال القسر ، واثقا من استمرار حقوقه الأساسية المدنية والدستورية ، موقنا بأن بلاده لن تقع فريسة للتوسع الشرس من جانب الاتحاد السوفياتي وزملائه . ان جنوب افريقيا لا تعتزم أن تحيد عن هذا السبيل .

ان العمل الارهابي الشائن الذى ارتكب في بريتوريا مؤخرا وما أعقبه من رد جنوب افريقيا على الأهداف التابعة للمؤتمر الوطني الافريقي في موزامبيق يوضح بصورة جلية الحاجة الماسة الى ضرورة الاختيار الحتمي ، في الجنوب الافريقي ، بين أخطار تصاعد المجابهة وفوائد السلم والتعاون . وكما ذكر وزير خارجية جنوب افريقيا في البرلمان في ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ :

" خلاصة القول اننا جميعا نواجه مأزقا ، بقية افريقيا وجنوب افريقيا على السواء ، وأننا نقترب من الوقت الذى سيتعين علينا فيه أن نواجه الحقائق دون أن نطالب باعترافات . فالجنوب الافريقي ليس بيتا للاعتراف ، والمطلوب منا هو تقييم واقعي للمأزق الذى نجد انفسنا فيه ، فاذا قعدنا عن ذلك سيصبح الانجراف صوب المجابهة والاشتعال في الجنوب الافريقي أمرا محتما . ان المهاترة وتبادل الشتائم ، والحقد والشك والارتياب في وقت لاحق ، كلها ستتراكم وستصبح قوة دافعة صوب حالة حرب عامة في الجنوب الافريقي ، ولن يخرج أحدا منتصرا من حالة نزاع مثل تلك الحالة " .

ومضى وزير الخارجية قائلا :

" ولهذا فان الاختيار واضح في رأيي كل الوضوح ، وهو وشيك . وافريقيا الجنوبية الغربية ليست سوى جزء من الجنوب الافريقي . انها ، حسب ما ارى ، غيض من فيض ، وان الفيض الذى لا يتراءى للعيان أخطر بكثير . " وانني أعتقد — يقول السيد بوتها — " ان شعوب انغولا وزامبيا ومبابوى وموزامبيق قد تعبت من اضطراب منطقتنا . فاذا صح ذلك ، فانني أعتقد ان مسؤولية تاريخية تقع على عاتق جميع زعماء الجنوب الافريقي للاجتماع سوية ليستعرضوا موضوعيا وبصورة بنّاءة الحالة في الجنوب الافريقي بمجموعها " . وخلص الى القول ، " وأعتقد ان الآوان قد حان " .

ان هذا الاختيار لا يزال قائما الآن . وانني آمل وأرجو ألا يقوم مجلس الأمن ببحث اتخاذ أى اجراء أو تحديد أية مهل قد تدفع بالجنوب الافريقي في اتجاه المجابهة

وتصعيد النزاع . ويجب ألا تساور المجلس أية أوهام حول من الذى سيعاني من ذلك أكثر من سواه . فالدول العظمى لن تعاني ، ولن تدفع الأمم المتحدة ثمن اطلاق كلاب الحرب على منطقتنا . بل ان شعوب الجنوب الافريقي قاطبة ، شعوب جميع بلدان منطقتنا ، هي التي ستدفع الثمن .

ولكن على العالم أيضا أن يفهم أن حكومة جنوب افريقيا لن تذعن للتهديد . فلن نلتزم بمهل ولن نكون أسرى للترهيب . اننا سنتخذ قراراتنا بأنفسنا ووفقا لمفهومنا لمسؤولياتنا ومصالحنا ، وهذا يعني أننا سنواصل في علاقاتنا الدولية التعامل بصورة منصفة مع الدول قاطبة بروح حسن الجوار واحترام حقوق جميع الشعوب في تقرير المصير . وسنواصل الاسهام بنصيبنا الجوهرى في التجارة الدولية ، وسنفي بالتزاماتنا ونسدد ديوننا . وسنواصل ، حيثما استطعنا ذلك ، مساعدة جيراننا الذين يلتزمون بالتعايش السلمي والتعاون البنّاء . وفي داخل بلدنا ، سنواصل المحافظة على النظام والاستقرار وسنمضي قدما بعملية الاصلاح المنضبط . ونحن على اقتناع أنه يوجد من المعتدلين وذوى النية الحسنة داخل بلدنا وداخل افريقيا الجنوبية الغربية وداخل منطقتنا ، ما يكفي ليضمن لنا جميعا السلم والرخاء .

ولكننا في الوقت ذاته سنواصل مقاومة التدخل الراديكالي الأجنبي الخبيث في شؤوننا ، ولن نسمح لقوات تعمل بالنيابة بالتأثير على التطورات في منطقتنا . ولن نتساهل ازاء توسع الامبريالية السوفياتية عند حدودنا .

لقد نفذ صبرنا ازاء بعض اعضاء المجتمع الدولي الذين يعملون دون كلل من أجل تدميرنا ، والذين يدعون الى عزلنا ، ويحرضون الارهابيين على ممارسة العنف ضدنا ثم يضرعون بأيديهم الى السماء ذهولا واشمئزازا عندما نتجرأ على الدفاع عن أنفسنا . وسنواصل العمل من أجل السلم والرخاء وتقرير المصير في بلدنا ذاته وفي افريقيا الجنوبية الغربية . ولكن لا ينبغي لأحد أن يساوره أى شك : ان اولئك الذين يتهددوننا يزيدون من احتمالات المجابهة والنزاع في جميع أرجاء منطقتنا ، أما أولئك الذين يهاجموننا أو الذين يساعدون الآخرين على مهاجمتنا فهم يقومون بذلك معرضين أنفسهم لأشد المخاطر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو ممثل كينيا . أدعوه الى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد وابـوغي (كينيـا) (ترجمة شفوية عن الانكليزيـة) : أود أن أنتهـز هذه الفرصة لكي انقل اليكم والى أعضاء مجلس الأمن تهاني وتمنيات فخامة الرئيس دانييل آراب موى ، رئيس جمهورية كينيا والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية. وهو يأمل أن يتخذ المجلس الخطوات الضرورية بكل حزم لضمان تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بالكامل .

في هذا السياق ، اسمحوا لي أن أعرب عن امتنان كينيا لمجلس الأمن لموافقته على دعوة بلادى لمخاطبة المجلس بشأن هذا الموضوع الهام موضوع المناقشة .

السيد الرئيس ، انني أشعر بسعادة بالغة اذ أتناول الكلمة امام مجلس الأمن في الوقت الذى ترأسون فيه مداولاته عن شهر أيار/مايو الحالي ، وبصفة خاصة لأن المسألة قيد البحث تتسم بأهميـة بالغة حيوية بالنسبة لافريقيا ، التي يعتبر بلدكم عضوا بارزا فيها . وانني واثق من ان حنكتكم الدبلوماسية والسياسية وتجربتكم الواسعة في الأمور الدقيقة والحساسة سوف تساعدان الى حد كبير المجلس على احراز تقدم واقعي وحقيقي نحو الحل النهائي لمشكلة تصفية الاستعمار نهائيا في ناميبيا . اسمحوا لي أيضـا أن أعرب عن امتنان كينيا لبقية أعضاء مجلس الأمن على تفانيهم العظيم في تحملهم المسؤوليات الثقيلـة التي تتعلـق باستقلال ناميبيا والتي أسندها اليهم المجتمع الدولي .

يجتمع مجلس الأمن بطلب من البلدان غير المنحازة وعندما عقد المؤتمر السابع لقمة بلـدان عدم الانحياز في نيودلهي في آذار/مارس من هذا العام كان قد طلب من مجلس الامن للأمم المتحـدة أن يجتمع في اقرب وقت ممكن ليدرس التدابير التي لا بد من اتخاذها لتنفيذ خطة المجلس لاستقـلال ناميبيا . وقد وجه ذلك النداء لأن هذه البلدان اعتقدت ان الحالة في ناميبيا قد بلغت مرحلة دقيقـة وأنه يجب على المجتمع الدولي أن يقوم بالتزاماته بموجب ميثاق الامم المتحدة من أجل تنفيذ قرار مجلـس الأمن بشأن ناميبيا ، الذى تأخر الى حد كبير .

خلال ٣٧ سنة من تاريخ الامم المتحدة شهدنا عددا كبيرا من الأمثلة على اعتداءات جنـوب على شعب ناميبيا والبلدان المجاورة . ولقد اتخذت الامم المتحدة أيضا عددا كبيرا من القـرارات والمقررات والتوصيات من أجل تصفية الاستعمار في ناميبيا . ولسنا نعتزم هنا في هذه المناقشة أن نخوض في تاريخ اعتداءات جنوب افريقيا في الجنوب الافريقي . فان سجل هذا العدوان يتحدث عن نفسه ولسنا بحاجة الى ان نذكر به . وحتى اصدقاء جنوب افريقيا يتفقون معنا بشأن هذا التاريخ الحزيـن

لنظام العنصرى . لقد جئنا هنا يحدونا هدف رئيسي واحد ، وهو تنفيذ قرار مجلس الأمـــن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا .

والآن مضت خمس سنوات منذ أن اعتمد مجلس الامن في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) خطة الامم لمتحدة لاستقلال ناميبيا . وعندما اتخذ هذا القرار كنا نأمل أن تكون جنوب افريقيا قد أفاقـــت من غوتها وعلى استعداد للتعاون من أجل الاعداد لانتقال ناميبيا الى الاستقلال سلميا . وبدلا مـــن لعمل على تنفيذ خطة الامم المتحدة ، عززت جنوب افريقيا حربها ضد قوات التحرير ، قوات المنظمة لشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وضد الدول المجاورة ، وبصفة خاصة أنغولا وموزامبيق . بدلا من تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، حولت جنوب افريقيا ناميبيا الى ترسانة عسكريـة وقاعدة عسكرية ، وجسر تم منه القيام بالهجمات والاستفزازات ضد البلدان المجاورة .

وأحداث الامس مثال حي على ما كنا نقوله عبر السنوات . ان القصف الجوى الذى تم فجـــر أمس ضد موزامبيق يوضح تماما كيف يرد النظام العنصرى على المطلب الدولي بانسحابه من ناميبيـا . ان الغارات الجوية على موزامبيق قد أدانها المجتمع الدولي بأسره . ولن تؤدى هذه الأعمال العدوانيـة الا الى زيادة حزم المناضلين في الكفاح المسلح وتصميمهم عليـــه في الواقع ، ان افريقيا والعالم بأسره لا يملكان الا أن يتساءلا عما تريده جنوب افريقيـا .

كما قلت في بياني مسبقا ، لقد جئنا الى مجلس الأمن بهدف واحد رئيسي : وهو تنفيذ خطة مجلس الأمن لاستقلال ناميبيا طبقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد اتفقنا جميعا على ان خطة مجلـــس الأمن لاستقلال ناميبيا لا تزال هي الاساس الوحيد للانتقال السلمي الى ناميبيا مستقلة . ومنذ اعتماد خطة مجلس الامن في ١٩٧٨ ، تنتظر افريقيا ، وبقية بلدان العالم في الواقع ، بفارغ الصبر تنفيـــذ هذه الخطة . لقد قال لنا المقربون من جنوب افريقيا وأولئك الذين وهبوا أنفسهم للتفاوض باسـم ذلك البلد ، انه مستعد لقبول تنفيذ خطة الأمم المتحدة .

ونحن من جانبنا ، لم يكن يساورنا الوهم بشأن نزاهة جنوب افريقيا خلال هذه المفاوضـــات الطويلة . ولم تتضح صحة مخاوفنا الا في الصيف الماضي ، عندما اعتقدنا أن فريق الاتصال الغربـــي الخماسي قد أقنع جنوب افريقيا بأن تقبل خطة الامم المتحدة . وفي الصيف الماضي ، راودنا الأمـــل بأن خطة الامم المتحدة سوف تنفذ في نهاية المطاف . وقال لنا أولئك الذين كانوا يتفاوضون باســـم

جنوب افريقيا ، أى فريق الا تصال الغربي ، انه في النهايـة تم التوصل الى اتفاق لبدء تنفيذ خطـة الا مم المتحدة لا ستقلال ناميبيا . ولم نندهش على الا طلاق عندما رأينا أنه بعد المفاوضات المزعومـة مباشرة مع جنوب افريقيا بدأنا نشهد علامات تختلف تماما عما تعودنا عليه من فريـق الا تصال الغربي الخماسي . وقد اتضح آنذاك ، كما كان الحال من قبل ، أن جنوب افريقيا كانت تلعب لعبتهـــا المعتادة للتكتيكات المعوقـة . وبدلا من تنفيذ خطة مجلس الأمن لا ستقلال ناميبيا ، كانت جنـوب افريقيا تقدم مطالب غير واقعية وغير مقبولة وغريبـة من دولـة مستقلة مجاورة ، وهي أنغولا .

ومن المناسب في هذا الوقت أن نقول ان افريقيا رحبت بمبادرات فريق الاتصال الغربي المكون من خمسة أعضاء في مفاوضاتنا مع جنوب افريقيا . ومع ذلك نود أن نؤكد ان الذين يتحملون مسؤولية التفاوض مع جنوب افريقيا ، والذين يحصلون على تعاون وتأييد سوابو ينبغي ان يتصرفوا بكل نزاهة وأن يوقفوا ارسال اشارات مضللة ومتضاربة الى جنوب افريقيا .

نحن الآن نناقش تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا كما هي واردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . هذه الخطط ليست في حاجة الى تعديلات أو شروط أخرى من جانب أى دولة أخرى . لذلك ، لن نقبل أية فكرة لربط تنفيذ هذه الخطة بالشؤون الداخلية لأنغولا . ان الناميبيين يقاتلون من أجل تقرير المصير ، وتحرير بلدهم . كذلك يقاتل الانغوليون لحماية سلامتهم الاقليمية وسيادتهم ضد العدوان الوحشي لجنوب افريقيا . يجب أن نسلم بحق الأنغوليين في طلب المساعدة حيثما يشعرون بأنهم في حاجة اليها . ونحن نرى ، في واقع الأمر ، انه عندما تحصل ناميبيا على استقلالها سيزول التهديد الذى توجهه جنوب افريقيا ضد سيادة أنغولا . لذلك نحث فريق الاتصال الغربي وبصفة خاصة أولئك الذين لهم سلطة ونفوذ على جنوب افريقيا الا يشجعوها على وضع عقبات لا مبرر لها ولا تتصل بالموضوع أمام تنفيذ خطة الأمم المتحدة . ليكن معلوما لجنوب افريقيا أو لفريق الاتصال الغربي انه في الوقت الذى كانت تجرى فيه مناقشة واتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأثناء المفاوضات اللاحقة تحت اشراف الأمم المتحدة ، رحبت أنغولا بصفتها دولة مستقلة بالقوات الكوبية ولم يثر أحد مسألة الربط . على فريق الاتصال الغربي اذا كان جادا وأمينا في الحرص على تنفيذ الخطة ان يسقط هذه الفكرة حتى يمكّن الأمين العام من تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد أتينا اليوم الى هذا المجلس لكي نحث المجتمع الدولي على أن يجدد الولاية التي منحناها للأمين العام لمنظمتنا ليعمل على التنفيذ العاجل للخطط التي طال عليها الزمن والتي تتعلق باستقلال ناميبيا . أننا نرى أن الوقت قد حان أن تعمل الأمم المتحدة بصورة حاسمة . وهذا الوقت هو الآن . اننا نتحلى بالمرونة الكافية ، وأننا على درجة كبيرة من التعقّل . ونقدم تنازلات كبيرة خدمة لجنوب افريقيا . فما الذى فعلته جنوب افريقيا حيال جميع هذه الايماءات الحقيقية ؟ انها تستغل صبرنا واعتدالنا لتصعيد النزاع . لذلك من السهل ادراك شعورنا بالاحباط وأسباب نفاذ صبرنا .

يجب على المجتمع الدولي ان يواصل الاضطلاع بمسؤولياته الشاقة نحو ناميبيا . ولهذا السبب عينه نجتمع هنا لكي نطلب من مجلس الأمن ان يجدد - لا ان يغير تفويضه للأمين العام ، حتى يشرع في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والخطط المضمنة فيه . ونشعر اننا ملزمون بأن نطلب في هذا الاجتماع ان يتخذ المجلس قرارا يطلب فيه من الأمين العام ان يقدم تقريرا عن التقدم الذى تم احرازه في تنفيذ الخطة قبل افتتاح الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . اننا نتقدم بهذا الطلب نظرا لحقيقة ان مشكلة ناميبيا في موقف حرج منذ ١٩٧٨ . ونعتقد ان على هذه الهيئة ، مجلس الأمن ، ان تتحرك صوب تنفيذ قراراتها ؛ لقد آن الأوان لفعل ذلك . كذلك فاننا نناشد بصفة خاصة الدول التي تملك سلطة ووسائل التأثير على جنوب افريقيا ان تعاوننا وتعاون الأمين العام في عملية التنفيذ دون مزيد من التعقيد لقضية معقّدة فعلا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل كينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم الأخير هو صاحب السعادة السيد مختار كوسوما - اتماجدا ، وزير الشؤون الخارجية لأندونيسيا . وأدعوه للادلاء ببيانه .

السيد كوسوما - اتمادجا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب عن خالص شكرى للمجلس لاتاحة الفرصة لي للمشاركة في المداولات الحالية بشأن مسألة ناميبيا . انني اذ اهنئكم ، سيدى ، على توليكم رئاسة المجلس في هذا الشهر ، اود ان أؤكد لكم ما يكنه وفد بلادى لكم من احترام بالغ لصفاتكم ، صفات رجل الدولة والمهارة الدبلوماسية ، وهي صفات لا غنى عنها لنجاح جهودنا المشتركة . ولا شك انه من الملائم تماما ان يتولى ابن بارز لافريقيا رئاسة هذه الدورة الهامة التي سيكون لنتائجها ، بلا شك ، اثر حاسم على مجريات الأحداث في المستقبل في منطقة الجنوب الافريقي المضطربة منذ وقت طويل .

لقد دعي مجلس الأمن الى هذا الاجتماع لبحث مسألة غاية في الأهمية ، وقضية تشكل الشغل الشاغل لمنظمتنا ولاسيما لهذا المجلس .

لقد انشغل المجتمع الدولي بمسألة تقرير المصير والاستقلال لشعب ناميبيا خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية . وعبر هذه السنين أعرب عن رأيه بشان هذا الموضوع في عبارات قاطعة

وبأمل دائم ان تسود الشرعية على عدم الشرعية ، وان تحل الجهود الجماعية محل الأعمال الفردية وأن يسود القانون الدولي بدلا من الحكم التعسفي . ولا داعي لي ان اشير الى العديد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ، وهذا المجلس والفتاوى العديدة لمحكمة العدل الدولية وقرارات مجلس ناميبيا ، وأعمال المحافل الدولية الرسمية الأخرى مثل حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية . وعلاوة على ذلك ، عقدت اجتماعات دولية طارئة عديدة من بينها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في ١٩٧٨ ومؤتمر باريس عام ١٩٨١ بشأن فرض الجزاءات ضد جنوب افريقيا ،و "المؤتمر الدولي لتأييد نضال الشعب الناميبي من أجل الاستقلال "الذى اختتم أعماله مؤخرا .

ومن ثم ، فان وفدى لم يأت الى هذه القاعة كي يعيد بتفصيل كبير سرد قضية استقلال ناميبيا ، ولا لكي نؤكد فقط الموقف الراسخ الذى لا لبس فيه الذى اتخذته الاغلبية الساحقة من بني الانسان بشأن هذه القضية . ان مقصدنا هو ان نحيط المجلس علما برأينا الراسخ بأن الفرصة الاخيرة التي يمكن أن تؤدى الى النقل السلمي والمنظم للسلطة السيادية الى شعب ناميبيا في اطار استقلال ناميبيا قد تضيع ما لم يقرر المجلس ان يتصرف هنا والآن .

ان اندونيسيا ليست وحدها في هذا الرأى حيث ان ١٠١ من رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز قد اوضحوا بالاجماع ، في مؤتمر القمة الذى عقد في نيودلهي ، الحاجة الماسة الى طرح هذا الموضوع الهام على مجلس الأمن لاتخاذ قرار سريع بشأنه .

لقد أكد الامين العام في تقريره كذلك الاثر التدميرى الذى يحدثه اى تأخير آخر على تحقيق استقلال ناميبيا وعلى ناميبيا نفسها وعلى احتمالات السلام والامن في المنطقة بأسرها . انني اود هنا ان اعرب عن عميق امتنان اندونيسيا للامين العام لجهوده المتفانية ولالتزامه الشخصي القوى الذى ابداه ازاء قضية ناميبيا .

وينبغي ان نذكر بأنه بعد كثير من الاعوام التي بذلت فيها الجهود المضنية ، كانت التسوية السلمية الشاملة تبدو في متناول ايدينا عندما تم الاتفاق في عام ١٩٧٨ على خطة الامم المتحدة لناميبيا كما تحددت في قرارى مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان التفاؤل الذى صاحب هذه الانطلاقة الكبرى سرعان ما تبدد عند التحقق من ان قبول جنوب افريقيا المبدئي لهذه الخطة كان يقوم على اساس سوء النية . والواقع انه منذ اعتماد هذه الخطة استخدمت جنوب افريقيا جميع المناورات التسويفية لاعاقة تنفيذها والاطاحة باى تقدم يرمي الى ذلك . فليس من قبيل المبالغة ، اذن ، ان نقول ان الموقف في ناميبيا اليوم يتميز بأنه اكثر قمعا وتفجرا مما كان عليه منذ خمسة اعوام مضت .

اننا لا نغفل الاشارة الى ان هناك العديد من التدابير والسياسات التي وضعها نظام بريتوريا من اجل تشديد قبضته غير القانونية على الاقليم . وقد ورد ذكرها جميعا بالتفصيل في اعلان باريس وتقرير وبرنامج العمل المعتمدين من جانب المؤتمر الدولي لتأييد نضال شعب ناميبيا من اجل الاستقلال الذى عقد في الشهر الماضي . ومع ذلك ، فانني الان سوف اقصر ملاحظاتي

على بعض المقررات البارزة التي اتخذها ذلك المؤتمر والتي يعتقد وفد بلادي انها تشكل اساسا لمداولاتنا وما سوف نتخذه من اجراءات وجميع هذه المقررات تهدف الى اجبار جنوب افريقيا على الرضوخ لالتزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة ، وهي موجهة مباشرة الى مجلس الامن .

ان احدى النتائج الهامة التي انبثقت عن ذلك المؤتمر هي ان سيطرة جنوب افريقيا الاستعمارية واستغلالها لناميبيا ، ومحاولاتها فرض مخططات دستورية وسياسية زائفة وسياستها المتميزة بالقمع الداخلي والعدوان الخارجي ضد الدول المجاورة قد وصلت الى ابعاد كبيرة ، وانها تهدد السلم والامن الدوليين بخطر وشيك الوقوع . ان دول خط المواجهة - انغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوى وسوازيلند وليسوتو وموزامبيق - تحملت العبء الاكبر من عدوان جنوب افريقيا المسلح المتكرر ومحاولاتها لزعزعة الاستقرار العسكرى والسياسي والاقتصادى . وحتى سيشيل اصبحت هدفا لتدخل مسلح غاشم قامت به قوات المرتزقة . والواقع ، انه بالامس فقط شنت جنوب افريقيا هجوما عسكريا ضد اراضي موزامبيق . ان هذا التهديد المستمر لدول المنطقة لا يمكن التهاون بشأنه وينبغي ان يتناوله هذا المجلس بطريقة حاسمة .

اننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الطريق الوحيد لاحراز تقدم نحو السلم والاستقرار في المنطقة يكمن في التنفيذ السريع للقرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان اى مزيد من التأخير او التهاون في معارضة مناورات جنوب افريقيا لاعاقة تنفيذ خطة الامم المتحدة لا يمكن ان يفضي الا الى تصعيد اخر للعنف واراقة الدماء . وينبغي ان يوضح هذا المجلس بكل جلاء وبشكل قاطع ان مسألة ناميبيا هي مسألة تتعلق بتصفية الاستعمار وان يرفض اية محاولات لربط استقلال ناميبيا بموضوعات خارجية لا علاقة لها به حيث ان من شأن ذلك ان يؤخر ويشوه عملية تصفية الاستعمار . واذ نأخذ في الاعتبار الجمود الذى اصاب تنفيذ الخطة نتيجة تعنت جنوب افريقيا وعدم قدرة فريق الاتصال الغربي الواضح على تذليل العقبات التي برزت على الطريق فان مجلس الامن يتعين عليه ان يستأنف القيام بدوره الرئيسي في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وينبغي ان يفعل ذلك بوضع اطار زمني لاعماله وان يكلف الامين العام بالقيام بدور اكبر واكثر مباشرة في المفاوضات بين الاطراف المعنية .

ومن بين التطورات الوخيمة ايضا التي ينبغي ان تتناولها هذه الدورة ذلك الانتهاك العمدى والصارخ الذى ترتكبه بعض الدول للحظر الالزامي الذى فرض على ارسال الاسلحة الى جنوب افريقيا بموجب القرار ٤١٨ (١٩٧٧)٠ ان ما ينذر بالشر ، بصفة خاصة ، استمرار التواطؤ بين بعض الدول الاعضاء والنظام العنصرى في المجال النووى . لقد اسهمت تلك المساعدات الى حد كبير في تعزيز الاجهزة الحربية لجنوب افريقيا ومكنتها من السير قدما في اضفاء الطابع العسكرى الكامل على الاقليم.

ان الامتثال الصارم لحظر الاسلحة ضد جنوب افريقيا ينبغي ان يتأكد ويجب ان يتحقق على افضل وجه عن طريق تلك الالية التي انشأها مجلس الامن بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) والتي ظلت للاسف ، دون فعالية . وانا اشير الى لجنة مجلس الامن التي نجد ان ولايتها المحددة هي ان تضمن الامتثال التام للحظر الالزامي للاسلحة . يجب ان نعزز عمل هذه اللجنة وان نخصص لها المزيد من الموارد ، وينبغي ان يعطي المجلس الاولوية للتصدى لاية انتهاكات تكتشفها .

وبالاضافة الى استخدام القوة العسكرية السافر ضد دول خط المواجهة وسوابو ، وهي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، استمرت جنوب افريقيا في محاولاتها الرامية الى تدمير الوحدة الاقليمية وتقويض القدرة الاقتصادية لناميبيا . ومن ثم ،يجب ان يتخذ مجلس الامن اجراء حاسما ضد التعاون الاقتصادى المستمر بين بعض الدول او شركاتها عبر الوطنية ونظام الاحتلال في جنوب افريقيا الذى عجل بذلك النهب غير المشروع والواسع النطاق للثروات الطبيعية في ناميبيا ، الامر الذى يشكل انتهاكا تاما للمرسوم رقم (١) الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا . وبالمثل ، فان وضع خليج والفيس وجزيرة بنغدوين والجزر الساحلية الاخرى يجب ألا يكون موضع شك او موضع مفاوضات . فهي تشكل جزءا لا يتجزأ من اقليم ناميبيا الذى ينبغي ان نحافظ على وحدته .

ان احتلال النظام العنصرى غير الشرعي لناميبيا قد تعزز ايضا نتيجة اتباع سياسة غاشمة تقوم على التجزئة الداخلية ، السياسية والاجتماعية ، وبفرض نظم عميلة . وفي نفس الوقت ان ممارسات جنوب افريقيا غير الانسانية في الفصل العنصرى قد امتدت بشكل طائش الى ناميبيا وقد ازدادت تلك الممارسات بقدر كبير في ظل انزال ضروب الذل والمهانة على الشعب الذى يعاني .

ان حكومتي تنظر الى تلك التطورات المأساوية في الجنوب الافريقي بقلق بالغ ، مما جعلنا نضع في سياستنا القومية كأمر عاجل السعي الى اتخاذ مجلس الامن اجراء فعالا وفوريا ضد جنوب افريقيا٠ان تأييد حكومتي للنضال الباسل لشعب ناميبيا تحت قيادة سوابو ولدول خط المواجهة ليس موضع شك على الاطلاق ، فقد التزمنا دوما بالحظر الالزامي للاسلحة وحظر البترول وجميع العقوبات الاختيارية الاخرى ضد جنوب افريقيا ٠ ان اندونيسيا لم تقم ولن تقيم اية علاقات من اى نوع مع نظام بريتوريا العنصرى الى ان يتم تحقيق التحرر الحقيقي والاستقلال لناميبيا وشعبها والقضاء ، الى غير رجعة ، على سياسة الفصل العنصرى٠ اننا لا نزال نرى ان خطة الامم المتحدة هي الاطار المتاح الوحيد والشامل من اجل النقل السلمي للسلطة الى شعب ناميبيا ، ونحن ندعو الى تنفيذها فورا دون اى تأخير او تعديل ٠

ان التطورات الجارية في الجنوب الافريقي تحف بها العواقب الوخيمة ، ليس بالنسبة لناميبيا فحسب بل فيما وراءها أيضا . ولهذا السبب فان المؤتمر الدولي الذى انعقد في الشهر الماضي اعتمد اعلانا وبرنامج عمل يشكلان ، في راى بلادى ، خطوة منطقية وواقعية . واننا نعتقد اعتقادا راسخا انه ينبغي على المجلس ان يستجيب الى جميع الأحكام المتصلة به والواردة في هاتين الوثيقتين حيث ان الحقيقة التي لا مراء فيها هي انه ثبت ان التهديد بالعقوبات وتطبيق العقوبات الطوعية أو الجزئية غير كاف ، وان الطريق الوحيد المفتوح أمامنا هو فرض عقوبات الزامية شاملة من قبل مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان الرفض المتعنت من قبل جنوب افريقيا لتنفيذ التزاماتها بموجب الميثاق لم يقوض مصداقية منظمتنا فحسب بل يشكل كذلك تحديا للنظام القانوني الدولي . ان مسالة تصفية الاستعمار في ناميبيا ، لذلك ، تتجاوز تحقيق الحقوق القومية الشرعية لشعب ناميبيا وتمس المبادئ والقيم التي تعتز بها جميع الأمم المتحضرة .

وتعتبر سلسلة الاجتماعات هذه لمجلس الأمن بالغة الأهمية . فالقرارات التي ستتخذ هنا سيكون لها ، دون شك ، أثر حاسم على مجرى الأحداث في المستقبل في الجنوب الافريقي ، حيث يلوح شبح النزاع المسلح المحتدم في الأفق بطريقة تنذر بالخطر .

ان حتمية استقلال ناميبيا لا شك فيها مطلقا . ويحدونا أمل خالص في ان هذا الاستقلال سوف يتحقق بعد عملية تفاوضية لا بعد اضطراب مطول ومواجهة لا يمكن السيطرة عليها . وكما ذكرت في البداية ، ان احتمال انتقال ناميبيا الى الاستقلال سلميا يقع في متناول يدنا ، وذلك اذا ما ارتفع المجلس الى مستوى مسؤوليته الملقاة عليه بموجب الميثاق وقرر العمل بصورة حاسمة وفورية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر وزير الشؤون الخارجية لاندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

لا توجد أسماء أخرى على قائمة المتكلمين في هذه الجلسة . وستعقد الجلسة التالية لمجلس الأمن لمواصلة بحث هذا البند من جدول الأعمال في الساعة ١٥/٣٠ تماما من بعد ظهر اليوم ، ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٣ . وأود أن أدعو الأعضاء الى الالتزام بالوقت المحدد نظرا لوجود قائمة طويلة من المتكلمين .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠